بسمة وطن

rWN˙eeF˙b

انتخابات الكويت

■ يستعد الكويتيون لخوض انتخابات مجلس الأمة المقررة يوم ١٦ مايو الجاري.. وسط تساؤلات عدة حول قدرة المجلس الجديد على فك الاشتباك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

والحقيقة أن من يريد قراءة الحراك الديمقراطي والسياسي الذي بدا ساخناً خلال الثلاث سنوات الاخيرة لا يستطيع أن يتناول ذلك بمعزل عن استعراض الخلفية التاريخية والعودة الى عراقة التجربة الديمقراطية في الكويت التي بزغت مع فجر الاستقلال عام ١٩٦١م.

إذ أن هذا البلد اختط لنفسه مساراً متميزاً عن باقي محيطه الخليجي فهو بلد نفطي ونظام حكمه وراثي في أسرة آل الصباح لكنه جعل من نفسه أقرب الى الملكيات الدستورية في أوروبا و بلدان الغرب الى حد ما.

الكويت ومنذ مطلع ستينات القرن الماضي عاشت دورات من التجارب الانتخابية والمجالس المحلية التشريعية التي منحت للشعب بمختلف فئاته قسطاً وافراً من المشاركة في صنع القرار.

ليست هناك أحزاب مصرح لها رسمياً لكنها تيارات سياسية واضحة المعالم بين ليبراليين واسلاميين وقوميين وحتى يساريين صنعت حراكاً ديمقراطياً وسياسياً جعل من الكويت آنذاك ليس فقط حاضنة لكثير من السياسيين والحزبيين العرب الذين ضاقت عليهم السبل في بلدانهم وطبعاً ذلك يعود الفضل فيه بدرجة أساسية لحكمة القيادة الكويتية وسعة أفقها وثوابتها ومواقفها التي جعلت منها حاملة الهم القومي العربي والعمل المشترك والتضامن والتعاضد سواء عبر المواقف السياسية أو الدعم التنموي السخي الذي قدمته لأشقائها.

■ لكن اللافت هو أن مجلس الأمة الكويتي الذي ظل أنموذجاً برلمانياً فريداً في المنطقة كون أدائه ظل على الدوام فاعلاً لجهة مواجهته ومحاسبته ورقابته الصارمة على أداء الحكومة والسلطة التنفيذية وتميز بالاستجوابات التي أثمرت عن إقالة أو استقالة وزراء وفي حالات كثيرة إسقاط حكومات.. اللافت هو أن الثلاث السنوات الأخيرة شهدت ثلاثة مجالس للأمة الامر الذي جعل من ذلك الحراك بدلاً من أن يكون ظاهرة صحية نجده تجاوز حده لينقلب الامر كما يقول المثل ضده. وبدلاً من أن يكون أداء السلطة التشريعية حافزاً لتفعيل أداء السلطة التنفيذية ووقف أي مظاهر قصور أو فساد أو اختلالات نجده أصبح صدامياً ومعيقاً لعمل البناء والتنمية.

فهل يكون المجلس الجديد أنموذجاً أكثر نضجاً وبما يجعله يخدم المصلحة العامة ولا يعرقلها.. وتكون استجواباته بناءة وليست هدامة أو لمجرد تصفية حسابات خارج الحسابات الوطنية والمصلحة العامة.■

من أجل ثقافة وحدوية

▹ عرف مجتمعنا اليمني في الآونة الأخيرة زيادة في ممارسة بعض مظاهر العنف المسلح ضد بعض المواطنين من المدنيين العزل أو من العسكريين في بعض محافظات وطننا اليمني الكبير، وزيادة التعصب المناطقي المبالغ فيه لدى بعض اخواننا هناك لفكرة أو لأفكار بعينها، وهو أمر لا يمكن السكوت عنه أو التغاضي عن آثاره السلبية القريبة والبعيدة المدى على علاقات مواطني الجمهورية اليمنية بعضهم ببعض، وعلى هؤلاء في الوقت نفسه.

د.طارق احمد المنصوب

وأسوأ ما حدث هو عودة استخدام مجموعة من الثنائيات الماضوية التي كان يفترض أن الوحدة اليمنية قد تجاوزتها مثل: «شمالي -جنوبي» «شيعي- سني» «وطني- عميل» «رجعي- انفصالي»، وغيرها من الثنائيات التي لا هدف لها إلاّ خلق الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وزعزعة الأمن والاستقرار في مجتمعنا اليمني، وتأجيج الصراعات المفتعلة بين مواطنيه، وقد كنا نعتقد أن مجتمعنا اليمني تجاوز تلك المفردات صبيحة ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وفي الواقع أن أغلب تلك الثنائيات التي ظلت ثاوية، ثم أصبح التعبير عنها علنياً وصريحاً في أحاديث وكتابات وتصرفات بعض أبناء المجتمع اليمني، لم يكن بحاجة الى سبب حقيقي حتى يدفع بعض أبناء المجتمع اليمني للحنين الى ماض بائس من التشطير والظلم والاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، في ظل تأجيج لمشاعر أبناء المجتمع اليمني مبالغ فيه، وتحريض مقيت ضد أبناء الوطن اليمني الواحد يتوهم كل من يمارسه عدالة قضيته، ومنطقية مطالبه ومشروعيتها -وهذا أمر يمكن أن يتم النظر فيه إن بقي التعبير عنه في إطار الحوار السلمي والمفاوضات السياسية- غاضاً الطرف عن الافراد الآخرين الذين ستنصب عليهم هذه المشاعر المنحرفة، والذين لا يملكون أن يردوا عن أنفسهم الأذى والظلم، وكأن القصد هو اعادة تدوير واحياء كافة مظاهر العنف المناطقي والعشائري والقبلي، وخلق فتنة وهوة سحيقة بين أبناء اليمن الواحد، وليس مهماً التبعات التي ستترتب عن تلك الاعمال والتي تصب في خدمةاعداء الوطن والوحدة اليمنية.. فالنتيجة -كما يتصورونها- ستكون زيادة الضغط والتبرم الشعبي والحنق ضد الوحدة اليمنية وضد النظام السياسي والحكومة وسياساتها، وبرامجها التي يدعي أصحاب هذه الرؤى -صواباً أو خطأً، وعن قصد أو بدونه- أنها كانت مسئولة عن وصول مجتمعنا اليمني الى هذه الحالة من العجز والفقر والبطالة وتفشي كافة الأمراض الاجتماعية المختلفة، وهذه أمور يمكن أن تطرح وتناقش في اطار سلمي عبر الحوار اليمنية، على أساس أن المصلحة الوطنية فوق الجميع.

ومع سيادة هذه المظاهر المخزية من الممارسات الفردية والجماعية غير المقبولة، وغير المنطقية وغير المشروعة، تتزايد حاجة مجتمعنا وشعبنا اليمني اليوم الى تعزيز وترسيخ الثقافة السياسية الوحدوية والوطنية التي تقوم على أساس الولاء لله أولاً وأخيراً، وتتضمن مفرداتها حب الوطن ونبذ الفرقة والانفصال والتشرذم، قاعدتها حب الآخرين وتفهم مطالبهم، على أساس التسامح والاحترام المتبادل، وتقر بواقع التنوع والاختلاف في وجهات النظر وأساليب التفكير بين أبناء المجتمع الواحد بوصفه أمراً واقعاً، ودليلاً على الحيوية والغنى والتنوع.

لقد أظهرت الأحداث المأساوية في بعض محافظات وطننا اليمني أن ثقافة الوحدة لما تترسخ بعد في ذاكرة أجيال الوحدة اليمنية، وأن أكثرهم منقطع الجذور تاريخياً عن كل ما قبلها وكأنه خارج من رحم غير تلك التي أنجبت رواد الحركة الوطنية اليمنية، أو كأنه آتٍ من كوكب آخر بعيداً عن الوطن اليمني الكبير، وبدا لبعضهم أن الشعارات المناوئة للوحدة اليمنية، والدعوة الى فصل الجسد اليمني الواحد وشطره الى أشطر متعددة، أمر يمكن أن يتحقق بمجرد رفعه أو الدعوة اليه، ويبدو أن كثيراً من هؤلاء لم يكن يعي ما يقول أو ما يراد منه.. لكن تلك الأحداث ينبغي ألا تمر دون أن نطيل النظر في أسباب ما جرى، وكيف جرى، ومن قام بالتحريض عليه؟وهل كلها أسئلة تتردد في الشارع اليمني من أقصاه الى أقصاه.

وبغض النظر عن النتائج التي سنصل اليها من تحليل تلك الأحداث، والأطراف الحقيقية التي وقفت وراء اتساع دائرتها ونطاقها، وتجددها المستمر، نعتقد أن واحدة من أهم القضايا التي يجب أن نقف عليها في واقعنا وحياتنا الوطنية، مستفيدين من دروس الأحداث الماضية هي الغاء كل مفردة يمكن أن تشير الى واقع ما قبل الثاني والعشرين من مايو المجيد، فلا شمال بعد اليوم، ولا جنوب بعد اليوم، ولا محافظات شمالية وأخرى جنوبية وشرقية.. لأن مفردة اليمن الواحد يجب أن تحل محلها في كافة خطاباتنا واحاديثنا وكتاباتنا وفي مختلف وسائل اعلامنا الوطنية، بل وفي مناهجنا الدراسية وكتبنا، واذا اضطررنا الى التعبير عن أمر أو موضوع وقع في احدى محافظاتنا أياً كان موقعها فلنلجأ الى تحديد اسم المحافظة ولنلحقها بكلمة من محافظات وطننا اليمني، أو من محافظات بلادنا، ولنتجاوز كافة التسميات التي يمكن أن توحي الى ماضي التشطير البائس، ولتعمد الجهات اليمنية المختصة الى تسمية الشوارع في كافة المدن اليمنية بأسماء الأعلام الوطنية اليمنية من كافة محافظاتنا اليمنية ممن ساهموا في تحقيق الحلم الوطني أو ممن وقعوا شهداء على طريق اعادة الوحدة المجيدة، وكذا اسماء المناسبات الوطنية وما أكثرها، ولتغير كافة المسميات الشطرية أو المرتبطة بأحداث شطرية، حرصاً على وحدة الصف الوطني، ومن أجل تحقق الاندماج الوطني وخلق الهوية الوطنية الواحدة، ولنعمل جميعاً من أجل القضاء على كل ما له صلة بواقع التشطير البغيض.■

تجدُّد الآراء

د. علي مطهر العثربي

■ إن انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي خلال الفترة «٥-٦» من الشهر الحالي، جاء متزامناً مع الإعداد والتهيئة للاحتفاء بالعيد الوطني التاسع عشر للجمهورية اليمنية في ظروف أقل ما يمكن وصفها بأنها معقدة ابتداء من الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط، الذي أثر على الدخل القومي للبلاد بشكل سلبي، ناهيك عن الاحداث الداخلية وما ترتب عليها من آثار وتبعات، مثل كارثة الفيضانات التي اجتاحت محافظات حضرموت والمهرة والحديدة، وأحداث الشغب والفتنة والتمرد في بعض مديريات صعدة والمكلا ورنجيار والحبيلين وأحداث التفجيرات الإرهابية.. وجميعها تركت آثاراً مباشرة على عملية التنمية وأبطأت دوران عجلتها.. ولذلك فإن الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع قد استشعرت المسئولية الكبرى التي يتحملها المؤتمر الشعبي العام وحكومته خلال المرحلة الراهنة، الأمر الذي جعلها تقف أمامها بقوة وبمسئولية تاريخية، خصوصاً أن قوام الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع قد بلغ ستة آلاف عضو يمثلون كل مديريات ومحافظات الجمهورية.. الأمر الذي مكّن المؤتمر الشعبي العام من أن يرسم لوحة وطنية في غاية الأهمية، وقدم مشهداً وطنياً متكاملاً بشفافية مطلقة، ناقش فيه كل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بروح مسئولة أدركت أهمية الواجب الوطني الذي يتحمله المؤتمر وحكومته.

ولئن كانت الدورة قد خرجت بقرارات وتوصيات عدة، فإن الوضع قد حتم على اعضاء المؤتمر أن يدرسوا الواقع ويتعاملوا مع معطياته بمسئولية عالية وشفافية كاملة، وأن يضعوا البدائل المناسبة بجرأة غير مسبوقة، ادراكاً من المؤتمر الشعبي العام أن حماية الوطن وأمنه واستقراره مسئولية جماعية لا يتحملها شخص واحد أو جهة بعينها على الاطلاق، وبناءً عليه كانت قرارات وتوصيات الدورة بذلك المستوى من القوة والوضوح والصرامة سواء في الجوانب الأمنية أو الاجراءات الاقتصادية أو التأكيد على الوفاء بالالتزامات الكبرى التي تحملتها الحكومة في برامجها وخططها بهدف الدفع بعجلة التنمية الى الأمام، حيث كان دولة رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أكثر وضوحاً وتعاملاً مع الاوضاع المختلفة بروح وطنية مسئولة، حيث كان الأثر بالغاً لما قدمه من عرض أمين للمستجدات على الساحة الوطنية وأساليب المعالجات، ما جعل المؤتمر يقف مع الحكومة وبقوة في سبيل معالجة الأوضاع المختلفة بمسئولية متكاملة.. وكان لخطاب دولة رئيس الوزراء في اللقاء الجماهيري الموسع الذي عقد في محافظة إب قبيل انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع أثره الايجابي في أوساط الجماهير، لأنه قدم النموذج الوطني المسئول الذي دفع الجميع الى المطالبة بأن يكون جميع وزرائه على نفس الدرجة من الشعور بالمسئولية الوطنية.

إننا ومعنا كافة جماهير الشعب نؤكد أن مسئولية حماية الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار والسكينة العامة مسئولية جماعية تتحملها الحكومة والمؤتمر وكافة مؤسسات الدولة كلٌ من موقع عمله وكذلك الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني تتحمل مسئولية عملية في هذا الاتجاه وليس البحث عن مبررات للارهاب والاجرام والتمرد والتعدي على الوحدة الوطنية ومحاولة المساس بالثوابت الوطنية.. ولا أخفيكم القول إن جماهير الشعب قاطبة قد أصيبت بخيبة أمل جراء مواقف أحزاب اللقاء المشترك من المستجدات على الساحة الوطنية ابتداءً بأحداث التمرد في بعض مديريات صعدة وانتهاءً بأحداث الشغب في المكلا ورنجبار والحبيلين.. وفي الوسط أحداث التفجيرات الإرهابية، حيث ان الشارع يراقب مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية حيال تلك الأعمال ولم يجد موقفاً وطنياً واضحاً، بل وجد التبرير وتحولت أحزاب اللقاء المشترك الى لسان حال بعض تلك الأحداث نكاية بالوطن والمواطن، وقد تفاجأ الشارع اليمني بما أعلنه سلطان العتواني باسم أحزاب اللقاء المشترك من استثمار للأحداث دون أدنى قدر من الشعور بالمسئولية وقالوا بالحرف الواحد: إن الوحدة والثوابت الوطنية الأخرى ليست مشروعاً للاستثمار والابتزاز السياسي الرخيص لتحقيق مكاسب سياسية أنية شخصية على حساب المصالح الوطنية العليا.. ورأى الكثيرون أن ما طرحه العتواني في كلمة أحزاب المشترك التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يؤكد أن هذه الأحزاب ما زالت تعيش في القرون الوسطى وتتحرك داخل جدران مظلمة.إن الرؤية الاستشرافية التي قدمها المؤتمر الشعبي العام وأقرتها الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع تؤكد أن المؤتمر الشعبي العام مازال وسيظل الحصن المنيع الذي يصون الثوابت الوطنية ويحترم ارادة الجماهير ويعزز الوحدة الوطنية ويحقق التنمية الشاملة بدون منازع، وأن الثقة الجماهيرية تتجدد يوماً بعد يوم وأن الأحزاب والتنظيمات السياسية «اللقاء المشترك» غير مؤهلة لحمل أمانة المسئولية، وهي بحاجة الى سنين طويلة ودورات انتخابية متعددة تدرب اعضاءها على التداول السلمي للسلطة، وبدون ذلك فإن أحزاب المشترك لا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ولا تجيد أكثر من ممارسة المراوغة.. ويرى آخرون أنها أمام محك عملي في الحوار مع المؤتمر الشعبي العام على إثر الاتفاق الأخير، لتبرهن جديتها في تحديث العملية الانتخابية وأساليب التداول السلمي للسلطة.. ونحن في انتظار هذه الآمال التي نرجو أن تتحقق.■

أطيـاف

الخائبون

■ في كل أعمالهم المسيئة للوطن ومفرداتهم العاجزة، يظل أصحاب الدعوات الانفصالية والمناطقية خارج خارطة الوطن بكل اتساعه.. لأنهم يروّجون لمفاهيم ودعوات سبق وأن شطبها المواطن من كل كراساته، وأتت رياح الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ودفنت تلك المفردات ومن يحملها.

عبدالعزيز بن بريك

إن التطاول على القضايا المصيرية وبث الأراجيف من قبل هؤلاء المأزومين الذين يتشرذمون في كل مرة أمام الشعب الرافض للدعاوى الحقيرة التي تسيئ للوطن، لابد أن يستوعبوا كثيراً من الدروس التي لُقنت لمن سبقوهم وأن يقرأوا التاريخ جيداً حول مصير من يحاول أن يكون «بطلاً» في ليلة وضحاها.

وعندما نقول لأولئك ممن يحاولون أن يسترجعوا بأيد عاجزة عجلة التاريخ الى الوراء، عليهم أن يسقطوا في وحل الخزي لأنهم بأراجيفهم لا يستطيعون أن يقنعوا حتى أنفسهم بالتطاول على سيادة الوطن وأمنه واستقراره وأنهم لا يستطيعون مهما حاولوا أن يكونوا أبطالاً في ربع الساعة الأخيرة من سقوطهم المريع.

لذا فإن الصمت تجاه تصرفات أولئك الخائبين في كل شيء ليس العجز، بل إنه الجزء على تصرفات الأعمال المعادية لشعبنا.. لأن الديمقراطية وحرية التعبير ليست «البلطجة» أو قطع الطريق.. أو إيذاء الناس ونشر ثقافة الكراهية التي تحاول أن تنال من السلم الاجتماعي. وعندما قال الأخ القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في كلمته أمام اعضاء المؤتمر العام السابع: إنه لا خوف على الوحدة.. فإنه بذلك القول يعبر عن الحنكة والحكمة ويقول لمن تسول له نفسه المساس بهذا المنجز العظيم: مستحيل وواهم وخائب من يحاول أن يعود بعقارب الساعة الى الوراء.. لأن هذا الزمن هو زمن الوحدة التي ناضل الجميع من أجل تحقيقها وأن رخاء وسعادة اليمن هو بالوحدة التي ينعم بها ابناء الشعب من أقصى الوطن الى أقصاه دون أولئك الذين يلهثون وراء سراب.■

بوضوح

ليتهم يخجلون

ابن النيل

■ مع تسليمنا المبدئي بحقيقة أننا نحن العرب.. لم نشأ في يوم من الأيام أن ندرك أهمية الحفاظ على مكتسباتنا الوطنية والقومية، ومن ثم.. حمايتها والدفاع عنها في مواجهة المتربصين بكل ما هو مشرق وأصيل بين ربوع الجسد الجغرافي لأمتنا، إلاّ في حالة ما اذا تعرضت هذه المكتسبات لخطر التآمر عليها ذات ليل، إلاّ أننا لا نجد مبرراً لما تعمّدت إثارته تلك القلة القليلة.. المعادية لوحدة الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م.. وقد ارتفعت اصواتها في الآونة الأخيرة.. شاهرةً انحيازها لخيار الانفصال، دونما خجل أو حياء، متسترة وراء أزمة سياسية مفتعلة.. طالما تكرر حدوثها في عديد بلدان العالم من حولنا، دون أن يذهب أيٌ من أطرافها الى حد المساس بواحدية وطنه، لمجرد أن هناك خلافاً أو اختلافاً مع الجانب الآخر، حتى ولو كان ذلك على سبيل المماحكة السياسية.

بل إن البعض منا -مع الأسف الشديد- راح ينصّب نفسه وصياً على وحدة عام ١٩٩٠م هذه، ودون تفويض من أحد، داعياً إيانا الى العودة لخيار الفيدرالية أو الكونفدرالية، بدعوى أنه الحل من وجهة نظره، وهو ما يعد استخفافاً صارخاً بعقول جميعنا، باعتباره التفافاً صريحاً على ما تحقق لانساننا اليمني لحظة الإشهار التاريخي لاكتمال الشخصية الوطنية لبلاده، بعد طول ترقب وانتظار، بكل ما يعنيه ذلك من تجاهل متعمد لحقيقة أن هذا الحلم الذي بات واقعاً، وقد طال أمد تطلعنا الى بلوغه، إنما جاء انتصاراً لإرادة شعبية خالصة، بقدر ما أضحى ملكاً خالصاً لشعب بكامله.

واذا كان دورنا نحن المثقفين -يمنيين وعرباً- لم يرق الى مستوى ما ينبغي أن يكون عليه، صوناً لسلامة مثل هذا الإنجاز الوطني والقومي، فقد بات لزاماً علينا والحال كذلك.. أن تظل ثقافة الوحدة بمثابة خبزنا اليومي في مواجهة أعدائها أينما كانوا، مؤمنين في ذلك بحقيقة أن ما حدث صبيحة يوم الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م.. هو الفاتحة الأبجدية التي لابد منها لبلوغ ما نبتغيه في قادم أيامنا، متمثلاً في حلم الوحدة العربية الشاملة.

ولابد اذاً.. من أن نتقاسم معاً وسوياً مهمة المساهمة -كلٌ من موقعه- في اعادة صياغة الوجدان الجمعي لبني قومنا، على ضوء هذا الذي تحقق لجميعهم، ذات صباح وحدوي لا أجمل ولا أرق، ومن ثمّ تنشئة أجيالنا الطالعة على نحو يتناغم مع طبيعة هذا المتغير الانساني الواعد والخلاق، وهو ما يضع على كاهل مثقفي أمتنا.. قبل غيرهم، قدراً مستحقاً من المسئولية التاريخية في هذا الاتجاه.. والى حديثٍ آخر.■

صدقتَ يا رئيس..!!

كلام حمام

عبدالله دحيس

■ كان لكلمات الأخ علي عبدالله صالح-رئيس الجمهورية-رئيس حزب المؤتمر الحاكم- في اجتماع اللجنة الدائمة المركزية وفي افتتاح واختتام اعمال الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع،التي تمت الاسبوع الماضي في العاصمة صنعاء- وقع كبير، ليس لدى المؤتمريين المشاركين في هذه الفعاليات المؤتمرية، والدور الذي ينتظرهم في المرحلة القادمة فحسب، ولكن ايضاً لدى مختلف مكونات المجتمع المدني والاحزاب والقوى السياسية في الساحة الوطنية.. ومكونات السلطات المحلية والتنفيذية في المحافظات، وعلى مستوى الوطن بأسره.

فعندما تحدث فخامة الرئيس في هذه الفعاليات لحزبه، فلا يعني ذلك أن احاديثه تنحصر فقط على أعضاء ومكونات وهيئات هذا الحزب الذي يرأسه- وهو المؤتمر الشعبي العام- وبالتالي الأمر يخصهم لوحدهم.. لأ فالأمور لاتُفهم على هذا النحو الانحصاري الضيق- كما يعتقد البعض- فالرئيس علي عبدالله صالح قبل ان يكون رئيساً لحزب، فهو رئيس لوطن وقائد وزعيم لشعب تعداده يفوق عشرين مليون بني آدم بمختلف تنوعاتهم وأمزجتهم وتوجهاتهم ومكوناتهم الفكرية والاجتماعية والسلوكية والقيمية، وفي هذا المكون التمازجي الاجتماعي يوجد الطيب والنزيه والشريف والمخلص والوطني والغيور والصادق.. وبالمقابل يوجد ايضاً البطّال والسيئ والفاسد والاناني والكذاب والمتمرد والمتآمر والارهابي والمتطرف والمناطقي والرجعي وقاطع الطريق والمخرب.. فهكذا حال كل المجتمعات والامم والشعوب -وبحسب المثل : «ولابيت إلاّ وفيه حمام»!

لقد خاطب الرئيس من خلال هذه الفعاليات جميع أبناء الوطن وكانت كلماته موجهة لكل الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني- من نقابات وهيئات وجمعيات شعبية ومهنية واجتماعية وطلائع الشباب والطلاب والمرأة والشخصيات الاجتماعية والشيوخ ورجال القبائل ومناضلي الثورة اليمنية.. ورجال المؤسسة العسكرية والامنية البطلة.. لقد تحدث الرئيس صالح بكل صدق وشفافية عن مجمل القضايا الوطنية في الساحة فكان صريحاً مع شعبه كعادته التي عهدها منه كل أبناء الوطن، في مختلف الظروف والمحطات وعند الشدائد والمحن، فلم يكن لديه مايخفيه عن شعبه ومواطنيه، فقد عرف عنه حرصه المسئول على اشراك الجميع في تحمل المسئولية لمواجهة التحديات والصعوبات.. والوقوف صفاً واحداً للحفاظ على وحدة وأمن واستقرار الوطن والتصدي للتداعيات التي تدعو الى تكريس ثقافة الكراهية والمناطقية والعنصرية والطائفية والشطرية، وتحاول خلق واصطناع الازمات لعرقلة مسيرة البناء الوطني والاجتماعي والتنموي التحديثي النهضوي.

الرئيس في خطاباته هذه وضع النقاط على الحروف.. فأمام الجميع اليوم -وفي الصدارة منهم المؤتمريون- مهمات وطنية كبيرة جسدها البرنامج الانتخابي الرئاسي، وتتطلب مواصلة الجهود والتضحية والتفاني لتنفيذها -حسب ما هو مرسوم لذلك- فيما تنتصب هناك مهمات كبيرة أيضاً تنتظر الانجاز خلال فترة العامين من تمديد مجلس النواب الحالي.. وهي قضايا تناولتها بالتفصيل قرارات الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام.. ويبقى الفعل..■

علي عمر السيعري

مشاهدات من قاعة المؤتمر العام السابع

■ بنجاح مشهود له، اختتمت أعمالها الدورة الثانية والأخيرة للمؤتمر العام السابع لمؤتمرنا الشعبي العام- ظهر يوم الأربعاء ٦ مايو الجاري -ببيان ختامي اتسم بموضوعية التناول وعمق الرؤى والتوجهات، وكلمة ضافية لفخامة الأخ الرئيس المعلّم -حفظه الله- أعتبرت بمثابة تعاليم ورؤى من رئيس ومؤسس هذا التنظيم السياسي الرائد، لترسم معالم الطريق الجديد أمام مؤتمرنا الشعبي العام لاستشراف آفاق مستقبلية على طريق تحوله الى حزب قيادي «من طراز جديد».

واذا كانت لنا ملاحظات ومشاهدات من قاعة هذه الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع، فإننا نوجزها على النحو التالي:

- تميزت الدورة، التي انعقدت على مدار يومين، بالإعداد والتحضير الجيدين بدءاً بتأمين استلام كل مندوب لوثائقها وأدبياتها، مروراً بتنيين قاعتها «الصالة المغلقة بملعب الثورة» بالشعارات والبوسترات بتناغم هندسي بديع، وقبلها تزيين العاصمة صنعاء «مقر انعقاد دورة المؤتمر السابع» بالشعارات الهادفة والموضوعية بشكل حضاري لافت، وصولاً الى تنظيم عملية طلب الحديث «المناقشة» واستلام الملاحظات المكتوبة، وقبلها تنظيم وتسهيل عملية استلام المندوبين لمستحقاتهم عند ولوجهم بوابات القاعة وببطاقة المشاركة الرقمية عبر الحاسوب.

- على الرغم مما كان يشاع لحظتها من توتر أجواء موهوم جراء مخرجات أصحاب المشاريع الصغيرة في بعض المحافظات، إلاّ أن فخامة الأخ الرئيس المعلّم أبى أن يكون موقع منصته والقيادة السياسية في «البلكونة» المحددة لها مثل الدورات السابقة، إذ فضّل أن يكون هذا الموقع في الساحة وعلى بعد أمتار من مقاعد الضيوف والمندوبين، ودليلاً على الثقة المتبادلة، والحميمية المتسمة بوحدة الصف ووحدة المصير.

- تماهت اللوحة الفنية التي قدمتها فرق فنية مشتركة من محافظات «صنعاء، وعدن، وشبوة، وحضرموت»، ورعتها وأشرفت على إعدادها، مشكورة، دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، تماهت ببذخها الفني وثرائها التعبيري الإيحائي، فجاءت فاتحة لبذار هذه الدورة المتميزة وتحفة مهداة لضيوفها ومندوبيها أسرت فيهم العقول والقلوب معاً.

- إنصافاً لجهوده وبشهادة معظم الضيوف والمندوبين، كان الدكتور احمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والاعلام والتوجيه والارشاد بمثابة المحرك الديناموالذي يعود الفضل بعد الله عز وجل له وطاقم لجنة الإعداد والتحضير، فقد كنت أتواصل معه هاتفياً، ومن باب الفضول الصحفي، بعد منتصف الليل ولليومين قبيل الانعقاد وجواله لا يتوقف عن الرنين حتى ليخالني أنه كان يتمثل بمقطع للشاعر الشعبي سعيد باحريز -رحمه الله- يقول فيه: «ومن خدمها ليل يا صاحبي يشكرها نهار»، وقد صدق فأبدع.

- باستثناء العزيز «الميثاق» التي أصدرت عددين خاصين بالدورة ولليومين متتاليين، لم تكن الصحف المؤتمرية المحلية عند مستوى هذا الحدث المهم في حياة مؤتمرنا، إذ لم تصدر أي عدد خاص، بل اكتفت بتوزيع آخر عدد «بارحي» أصدرته.. وكنت أتمنى أن تحتذي بصحيفة «المسيلة -أيام زمان- عندما كانت تصدر قبل أعوام مضت أعداداً خاصة بدورات المؤتمرات العامة لمؤتمرنا الشعبي العام، ولكن عزاءنا في لسان حال مؤتمرنا «الميثاق» التي جدت فأعطت وتماهت فأبدعت.■

معنا تأمنون.. تعالوا معنا أعزاءنا في المهجر إلى حيث الأمان والضمان
تعالوا معنا اذا كان مبتغاكم الاطمئنان.. تعالوا إلى حيث التأمينات الاجتماعية
مع تحيات العلاقات العامة بالمؤسسة العامة للتأمينات